

Distr.: General
14 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

تأملات في النظام التجاري الدولي والتنمية الشاملة للجميع

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات في الدوحة، قطر، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

تأملات في النظام التجاري الدولي والتنمية الشاملة للجميع

١- كان فريق النقاش في هذا الحدث يتألف من السيد/سوباتشي بانيتشياكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد/باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ والسيد/روب ديفيز، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ والسيد/جاينت داسغوبتا، سفير الهند لدى منظمة التجارة العالمية؛ والسيد/جانغ إكسيانغتشين، المدير العام لإدارة بحوث السياسات في وزارة التجارة بالصين؛ والسيد/روبرتو كارفالو دي آزيفيدو، سفير البرازيل لدى منظمة التجارة العالمية؛ والسيد/خوليو لاكارتيه مورو، النائب السابق للأمين التنفيذي، بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)؛ والسيد/طلال أبو غزالة، رئيس منظمة طلال أبو غزالة؛ والسيد/خوسيه مانويل سالازار - إكسبريناكس، المدير التنفيذي لقطاع العمالة بمنظمة العمل الدولية؛ والسيد/براديب سينغ ميهتا، الأمين العام لمنظمة وحدة وثقة المستهلكين الدولية؛ والسيد/بيرنارد هوكممان، مدير إدارة التجارة الدولية بالبنك الدولي. وقد أدار حلقة النقاش السيد/رانسفورد سميث، نائب الأمين العام لأمانة الكومنولث.

٢- ووسط أجواء عدم اليقين الاقتصادي في فترة ما بعد الأزمة وفي ظل التحوّل الجاري في الجهات الفاعلة في التجارة الدولية وفي بنية هذه التجارة، أشار المشاركون إلى دور التجارة بوصفها المحرك الرئيسي للنمو والتنمية، وخاصة في حالة البلدان النامية. بيد أنه جرى التسليم أيضاً بأن الفوائد المترتبة على التجارة لا تحدث تلقائياً. فالتجارة شرط ضروري ولكن ليس كافياً لإطلاق عملية التنمية ودعمها. ومن الأمور الهامة تحديد ما ينبغي أن تقوم البلدان بتحريره وكيف وبأي ترتيب، وكذلك السياسات التكميلية واستراتيجيات التنمية الوطنية التي تختار البلدان تنفيذها. وأشار إلى أن نماذج التجارة والتنمية قد تعيّرت، ولكن بعض البلدان حققت نجاحاً أكبر من غيرها في استخدام السياسات الصناعية وفي تنفيذ آليات التكيف وشبكات الأمان في سبيل مواجهة التحديات الناشئة عن تحرير التجارة. وبينما يظل النمو الذي تقوده التجارة يشكل استراتيجية سليمة، فإنه جرى التسليم بالحاجة إلى تعديل هذه الاستراتيجية في ضوء الواقع القائم بعد الأزمة، حيث تتحول الفرص الاقتصادية تحوّلًا متزايداً نحو الجنوب. وفي الحالات التي يحدث فيها تعارض بين برنامج تحرير التجارة والاستراتيجيات الوطنية، ينبغي أن تكون الأسبقية للأهداف الإنمائية الوطنية وينبغي أن يعمل النظام التجاري الدولي على تلبية هذه الاحتياجات الإنمائية. وجرى التشديد أيضاً على أهمية المعرفة والتنمية التكنولوجية بوصفهما مصدرًا من مصادر الابتكار.

٣- وأشار إلى أن تحرير التجارة ينبغي أن يُستخدم كأداة للتنمية وألا يُنظر إليه على أنه غاية في حد ذاته. والعنصر الحاسم هو القدرات الصناعية الحقيقية وليس تخفيض التعريفات الجمركية. وسُلم بالحاجة إلى أن تعتمد البلدان النامية سياسات مركزة لدعم التنمية الصناعية وللمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وأكد المشاركون على أن فتح الأسواق ينبغي القيام به على نحو استراتيجي وأن يُسترسد في ذلك بمستوى التصنيع والتنمية. فالبلدان النامية ذات

القدرات المحلية الضعيفة قد لا تستطيع تحمّل التكيف الذي يستلزمه تحرير التجارة. ونظراً إلى انتشار البطالة والاقتصاد غير الرسمي، توجد حاجة إلى معالجة أثر التجارة على كم ونوعية العمالة وكذلك على توزيع الدخل في ضوء حقيقة أن الفقر ما زال هو أكبر تحدٍ يواجهه التنمية. ويوجد أمر أساسي لتحقيق الاستدامة والشمول للجميع يتمثل في وجود أطر تنظيمية ومؤسسات سليمة، وسياسات متكاملة (مثلاً سياسة المنافسة) وشبكات أمان اجتماعي. وينبغي أن يولي النظام التجاري الدولي اهتماماً أكبر للهدف المتمثل في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والقدرات الإنتاجية، بما في ذلك عن طريق مواءمة النهج المتعلقة بالتحرير مع هذه الأهداف الأوسع نطاقاً وعن طريق تمكين البلدان النامية من اعتماد نهج تدريجية بشأن تيسير تكيف سوق العمل مع ذلك تكيفاً أكثر سلاسة.

٤ - وسلّم المشاركون بأن النظام التجاري الدولي قد أصبح أكثر تعقيداً واستقطاباً وإقليميةً بقدر كبير. بيد أن بنية التجارة المتعددة الأطراف ما زالت تؤدي دوراً محورياً، إذ تعمل كعامل استقرار كبير في الاقتصاد العالمي. واعتُبر النظام التجاري المتعدد الأطراف مصلحة عامة عالمية للجميع ينبغي دعمها وتعزيزها. وفي حين أن هياكل التجارة والجهات الفاعلة في التجارة ما زالت تتطور، فإن القضايا المتناولة في منظمة التجارة العالمية ما زالت لم تتغير. وأكد كثير من المشاركين على أن البنية الحالية للنظام التجاري الدولي ما زالت صالحة وسليمة إلى حد كبير؛ وجرى الإعراب في الوقت نفسه عن رأي مفاده أنه يلزم تعزيز الإصلاح المؤسسي. وأُعرب عن آراء مختلفة بخصوص مدى جدوى اتباع نهج تعهد وحيد في إطار حولة الدوحة من حيث إيجاد توافق آراء متعدد الأطراف بشأن طائفة واسعة من القضايا.

٥ - وفيما يتعلق بالطريق المستقبلي في الجولة، قال مناقشون مختلفون في الحلقة إن البلدان النامية تحتاج إلى تحقيق نتيجة متوازنة ومنصفة، مع إعطاء الأولوية للشواغل الإنمائية من حيث تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والقضاء على تشوّه التجارة. وفي حين أن لغة الخطاب التجاري في الآونة الأخيرة قد أكّدت على نموذج جديد يركز على سلاسل الإمداد العالمية والقضايا التجارية المتعلقة بالقرن الحادي والعشرين، فإن ما يغيب كثيراً عن الحديث الجديد في مجال التجارة هو التنمية. وجرى التأكيد على أن سلاسل الإمداد العالمية ليست دواءً لكل داء وأنه ينبغي عدم نسيان ما يُطلق عليه "القضايا التجارية القديمة" - الإصلاح الزراعي، والتجارة في السلع. وأُعرب عن رأي مفاده أنه قد جرى تخفيض التعريفات الجمركية في كثير من البلدان، ومع ذلك فإن آثارها ما زالت غير متكافئة إذ تؤثر تأثيراً ضاراً ببعض البلدان النامية. والمآزق الذي تواجهه حولة الدوحة هو مأزق يتعلق بالتوازن المنصف، ولا سيما بين الزراعة والمنتجات الصناعية، كما يتعلق بالإرادة السياسية. والأمر الذي تغيّر على مدى العقد الأخير هو عدد الجهات الفاعلة الهامة في النظام التجاري الدولي وقدراتها الاقتصادية النسبية، في الوقت الذي تواجه فيه كل جهة فاعلة معوقات سياسية داخلية. ففي كثير من البلدان،

غيرت الأوساط المحلية موقفها من تحرير التجارة. وقد نشأ التوتر عن التصورات المختلفة بشأن الأهمية النسبية للبلدان النامية الناهضة ودورها وإسهامها في المفاوضات.

٦- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لقطاع الخدمات، بما في ذلك الأطر التنظيمية والمؤسسية. وتشكل الخدمات مصدراً رئيسياً للنمو والقدرة التنافسية وفرص العمل مستقبلاً بالنظر إلى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. وذكّر أن تنقل الأشخاص الطبيعيين، والتعهد (الاستعانة بمصادر خارجية) باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والمعارف، والاقتصاد الرقمي هي أمور تمثل فرصاً كبيرة أمام البلدان النامية.

٧- وأشار المشاركون إلى ظهور قضايا تجارية جديدة وإلى استمرار وجود تحديات تتعلق بالتنمية. وقد ذُكرت تحديات شتى تتعلق بالقرن الحادي والعشرين، مثل الأمن الغذائي والطاقي، وتغيّر المناخ، وأسعار الصرف. وقد أدت سلاسل الإمداد العالمية إلى تغيير الطريقة التي تُبشّر بها التجارة الدولية، مما أسفر عن نشوء فرص وتحديات جديدة. وشدّد المشاركون على أن أحد التحديات الكبيرة التي تواجه البلدان النامية هو صياغة استراتيجيات وطنية وبناء قدرات صناعية تُدمج اقتصاداتها الوطنية على نحو أفضل في أنشطة القيمة المضافة المرتفعة في إطار سلاسل الإمداد العالمية بغية إيجاد فرص عمل. وتقوم بلدان نامية كثيرة في الوقت الحاضر بإنتاج مواد خام وباستهلاك سلع تامة الصنع. ويلزم التمييز بين مواقف الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الطرف الأعلى من سلاسل القيمة ومواقف الشركات (وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) التي تعمل في الطرف الأدنى من سلاسل القيمة. وهذا يتطلب الأخذ بسياسات استراتيجية تدعم التصنيع والعمالة. وقد أصبحت المعايير والحواجز غير التعريفية ملحوظة على نحو متزايد ويمكن أن تؤدي إلى تحقّق نتائج غير متكافئة من التجارة. فينبغي دعم تدابير تيسير التجارة عن طريق تطوير الهياكل الأساسية هي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبدون وجود قدر كافٍ من الهياكل الأساسية، لا يمكن لتيسير التجارة وحده أن يحقّق نتائج. وينبغي دعم البلدان النامية في هذا الصدد.

٨- ونظراً إلى أن العملية المتعددة الأطراف تتحرك ببطء، فقد زادت البلدان من اللجوء إلى الاتفاقات الثنائية والاتفاقات التجارية الإقليمية وتحرير التجارة. وأصبحت الاتفاقات التجارية الإقليمية من الجليل الجديد المبرمة في الآونة الأخيرة أكثر عمقاً وشمولاً مما يؤثر على اقتصادات البلدان النامية تأثيراً أكبر. وقد أضفى التوسّع في سلاسل الإمداد الإقليمية الأهمية بشكل خاص على زيادة حرية حركة السلع والخدمات على أساس إقليمي. ومن الناحية الأخرى، نُظر إلى تكاثر الاتفاقات التجارية الإقليمية على أنه يُضعف محورية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبينما غطت الاتفاقات التجارية الإقليمية نسبة أكبر من التجارة العالمية، جرى التأكيد على أن مقدار التجارة المباشرة على أساس تفضيلي ليس له من الأهمية ما تشير إليه بعض البحوث في هذا الصدد. وأحد المخاطر الرئيسية هو التجزؤ المحتمل للقواعد التنظيمية بين نظم تجارية مختلفة، مما يشكل حجة تدعم زيادة التقارب المتعدد الأطراف.

ويتمثل أحد التحديات المطروحة في ضمان عدم ترك أفقر الفئات وأضعف البلدان وراء الركب.

٩- وقد أتاح التكامل التجاري بين الجنوب والجنوب فرصاً تجارية جديدة أمام التجارة بين الجنوب والجنوب. كما أفادت الجهود الرامية إلى تعميق وتدعيم مبادرات التكامل القائمة، مثل إنشاء منطقة تجارة حرة لعموم قارة أفريقيا، في مواجهة الصعوبات الناشئة عن الحجم الصغير لآحاد البلدان المعنية. وأشار إلى النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وإلى اختتام جولة ساو باولو في الآونة الأخيرة، والإمكانات التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة إلى زيادة التوسع في التجارة بين الجنوب والجنوب. ومن شأن مشاركة عدد أكبر من البلدان في نتائج جولة ساو باولو أن يزيد على نحو يُعتد به من إمكانات إسهام النظام الشامل للأفضليات التجارية في تقوية التجارة بين الجنوب والجنوب.

١٠- وسلّم المشاركون بالدور التقليدي للأونكتاد منذ أمد طويل بوصفه محفلاً ومنطلقاً لبناء توافق الآراء ولبحث ومناقشة القضايا الجديدة والناشئة في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي لكي يمكن طرح هذه القضايا للتفاوض في محافل أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أنه ينبغي إعادة تنشيط مهمة بناء توافق الآراء هذه لكي تُسهم على نحو أفضل في نسج عمليات توافق آراء متعددة الأطراف بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، من أجل تحقيق اتساق أكبر في عملية رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.